وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 25 فبراير 2023

أخبار الطاقة

النفط يواصل مكاسبه مع مخاوف تخفيضات الإنتاج الروسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

واصلت أسعار النفط مكاسبها للجلسة الثانية يوم الجمعة حيث عوض احتمال انخفاض الصادرات من روسيا، ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن النشاط الاقتصادي العالمي. ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 64 سنتا أو 0.78 بالمئة إلى 82.85 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0917 بتوقيت جرينتش بعد أن ارتفعت في وقت سابق بأكثر من دولار واحد. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 59 سنتًا أو 0.78٪ إلى 75.98 دولارًا.

وأغلقت المعايير القياسية مرتفعة بنحو 2 بالمئة في الجلسة السابقة بفعل خطط روسيا لخفض صادراتها النفطية من موانئها الغربية بما يصل إلى 25 بالمئة في مارس، وهو ما يتجاوز تخفيضات الإنتاج المعلنة البالغة 500 ألف برميل يوميا.

وقال ياب جون رونغ، محلل السوق في أي جي: «تواصل مخزونات النفط الخام الأمريكية الأعلى من المتوقع تحدي توقعات الطلب على النفط، لكن توقعات انخفاض الإنتاج الروسي لها تأثير معادل».

كما تعرض النفط لضغوط بسبب ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية إلى أعلى مستوياتها منذ مايو 2021، حيث قلل النفط من المصافي خلال موسم صيانة قوي، وقالت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام ارتفعت 7.6 ملايين برميل إلى نحو 479 مليون برميل.

كما أثرت المؤشرات على تراكم الخام والمنتجات المكررة الروسية المنقولة بحراً على توقعات الإمدادات. وقال محللو جيه بي مورجان في مذكرة يوم الجمعة إنهم يرون أن الأسعار قصيرة الأجل من المرجح أن تنجرف نحو 70 دولارًا بدلاً من الارتفاع «مع تقوية الرياح المعاكسة للنمو العالمي وتفاقم المخزون» المظلم «الزائد بسبب فيضان النفط الروسي».

وعلى مدار الأسبوع، ظلت أسعار النفط ثابتة إلى حد كبير، بعد انخفاض الأسبوع السابق بنحو 4٪، متأثرة أيضًا بالمخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة التي قد تعزز الدولار وتحد من الطلب على الوقود.

وأشار محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن غالبية المسؤولين ما زالوا متفائلين بشأن التضخم وظروف سوق العمل المشددة، مما يشير إلى مزيد من التشديد النقدي. ودعمت احتمالية رفع أسعار الفائدة مؤشر الدولار، الذي تم تحديده للأسبوع الرابع على التوالي من المكاسب، والمؤشر الآن مرتفع بنحو 2.5٪ لهذا الشهر.

ودعت الصين يوم الجمعة روسيا وأوكرانيا إلى إجراء محادثات سلام في أقرب وقت ممكن، مع إصرارها على ضرورة عدم استخدام الأسلحة النووية في صراعهما. وأدلت وزارة الخارجية الصينية بهذه التصريحات في ورقة من 12 نقطة حول «التسوية السياسية» للأزمة، وتوقيتها لتتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لغزو روسيا لأوكرانيا، وجاء في وثيقة الجمعة التي نشرت على موقع وزارة الخارجية على الإنترنت «يتعين على جميع الأطراف دعم روسيا وأوكرانيا في العمل في نفس الاتجاه واستئناف الحوار المباشر بأسرع ما يمكن». وقال البيان «يجب عدم استخدام الاسلحة النووية ويجب عدم خوض حروب نووية ويجب معارضة التهديد باستخدام الاسلحة النووية». وقال محللو اويل برايس انتعشت أسعار النفط يوم الجمعة لكنها تبقى على مسارها لخسارة أسبوعية. ومن المرجح أن تنهي أسعار النفط الخام الأسبوع بانخفاض عام على الرغم من الانتعاش في أواخر الأسبوع مدعومًا بتوقعات تخفيضات الإنتاج الروسية بشكل أعمق من المتوقع.

ولا يزال هناك الكثير مما يدعو إلى التفاؤل بعد ان قام مورجان ستانلي في وقت سابق من هذا الأسبوع بتعديل توقعاته للطلب على النفط لهذا العام، وتوقع أن يرتفع الطلب الصيني بمعدل أسرع مما كان متوقعًا في السابق.

في غضون ذلك، توقع سكوت شيفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة بايونير، أن يكون سعر خام برنت حوالي 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام. ومع ذلك، فإن توقعات رفع أسعار الفائدة وسلسلة الزيادة الأسبوعية المستمرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية تحد من إمكانية ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الإشارات على عودة الصين إلى العمل كالمعتاد حتى ترتفع الأسعار بقوة أكبر.

وقال شيفيلد إن النفط كان محدود النطاق خلال الأشهر الخمسة أو الستة الماضية، على الرغم من أن الطلب الصيني في ارتفاع «بشكل كبير». وقال «أعتقد أن ما سنراه سيكسر برنت 90 دولاراً هذا الصيف ويعود إلى 100 دولار في وقت ما في النصف الثاني من العام.» ويتوقع أن يكون خام غرب تكساس الوسيط في أدنى مستوى 90 دولاراً بحلول نهاية العام.

وعلى الرغم من الدعوات للحصول على 100 دولار من النفط، أكد شيفيلد أن الانضباط الرأسمالي لا يزال هو اسم اللعبة، مضيفًا أن مساهميها لم يغيروا رأيهم في ذلك. وقال «كان لدينا عام قياسي في عام 22، وكان لدينا حوالي 8.4 مليارات دولار في التدفق النقدي الحر. وأعدنا 8 مليارات دولار منها إلى المستثمرين فيما يتعلق بكل من توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الشراء - دون تغيير على الإطلاق.»

يأتي الوضع الراهن فيما يتعلق بانضباط رأس المال على الرغم من توقعاته بارتفاع أسعار النفط بحلول نهاية العام، وعلى الرغم من تأنيب البيت الأبيض لصناعة النفط بشكل عام بسبب قلة الاستثمارات والإنتاج في حين كانت أسعار النفط الخام والبنزين متفاوتة وأعلى في العام الماضي.

ورفع بنك مورغان ستانلي توقعاته للطلب العالمي على النفط لهذا العام بنسبة 36٪، مستشهداً بإعادة التشغيل الاقتصادي للصين وارتفاع الطلب على السفر الجوي. ويتوقع البنك الاستثماري الآن أن يرتفع الطلب على النفط هذا العام 1.9 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من توقعات سابقة لنمو الطلب البالغ 1.4 مليون برميل يوميا، وجاء في المذكرة أن «مؤشرات التنقل في الصين، مثل الازدحام، ترتفع بشكل مطرد»، مضيفة أن «جداول الرحلات عززت توقعات الطلب على وقود الطائرات». ومع ذلك، قد لا يؤدي هذا إلى عجز كبير في أسواق النفط العالمية، لأن البنك يتوقع أن يوازن العرض الروسي بعضًا من هذا الطلب.

العقوبات تغير طرق تجارة الطاقة .. أوروبا تعاني نقص 745 ألف برميل ديزل يوميا

الاقتصادية

واصلت أسعار النفط مكاسبها لثاني جلسة على التوالي خلال تعاملات أمس، إذ عوض تأثير زيادة المخزونات في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن النشاط الاقتصادي العالمي مخاوف نقص المعروض. وبحلول الساعة 0917 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت سنتا أو 0.78 في المائة إلى 82.85 دولار للبرميل بعد أن ارتفعت في وقت سابق بأكثر من دولار. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 59 سنتا أو 0.78 في المائة إلى 75.98 دولار للبرميل. ووفقا لـ»رويترز»، أنهى الخامان معاملات الخميس على ارتفاع بنحو 2 في المائة وقال يب جون رونج محلل السوق في «آي.جي»، «تستمر مخزونات النفط الخام الأمريكية التي تجاوزت التوقعات في تحدي توقعات الطلب على النفط، لكن احتمال انخفاض الإنتاج له تأثير معادل».

وبلغت المخزونات الأمريكية أعلى مستوى لها منذ مايو 2021.

وخلال الأسبوع، لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط، بعد تراجع 4 في المائة تقريبا في الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن رفع أسعار الفائدة قد يعزز الدولار ويحد من الطلب على الوقود.

وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع مخزونات النفط الخام 7.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 17 فبراير، وهو ما يزيد على ثلاثة أمثال ما توقعه المحللون في استطلاع أجرته «رويترز» لزيادة 2.1 مليون برميل.

وقال توني هيدريك، محلل سوق الطاقة في «سي.إتش.إس هدجينج»، «فيما يتعلق بالضغط القادم من مجلس الاحتياطي الاتحادي على الطلب والطقس الدافئ في الولايات المتحدة وأوروبا، هناك قلق عام حيال الطلب». وتعاني أوروبا نقصا بنحو ثلاثة ملايين طن شهريا «745 ألف برميل يوميا» من الديزل الروسي بعد حظر الاتحاد الأوروبي، بناء على تقديرات «رفينيتيف»، بعدما غيرت العقوبات الغربية على روسيا طرق تجارة الطاقة عالميا.

وقالت مصادر ومحللون «إن الكويت تعتزم زيادة صادرات المنتجات النفطية المكررة من مصفاة الزور الجديدة في النصف الثاني من 2023 لتلبية الطلب المتزايد في آسيا وإفريقيا».

وتبلغ طاقة مصفاة التكرير 615 ألف برميل يوميا، وهي واحدة من عدة مجمعات جديدة سيتم تشغيلها هذا العام على مستوى العالم لضخ مزيد من المنتجات النفطية.

وتعزز الكويت صادرات المنتجات النفطية إلى أوروبا وإفريقيا وآسيا والأمريكتين. وقال مصدر مطلع «إن مصفاة الزور، المصممة لتكرير الخامات الثقيلة والمتوسطة، بدأت تشغيل أول وحدة لتقطير الخام بقدرة 205 آلاف برميل يوميا في سبتمبر، وتعمل حاليا بما يراوح بين 70 و80 في المائة من طاقتها مع استقرار الإنتاج».

وتتوقع شركة إف.جي.إي الاستشارية أن يبدأ تشغيل ثاني وحدة لتقطير الخام في المصفاة في مارس أو أبريل على أن تبدأ الوحدة الثالثة العمل بحلول أغسطس. ووحدات التقطير الثلاث لها القدرة نفسها.

وبحسب بيانات موقع كبلر، بلغت صادرات المنتجات المكررة الرئيسة من الكويت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 17 مليون برميل في يناير، بزيادة 30 في المائة على أساس سنوي، إذ زادت شحنات الزور من زيت الوقود إلى مضيق سنغافورة، والديزل ووقود الطائرات إلى أوروبا، ووقود النفتا إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

وقال أحد المصادر «إن مصفاة الزور تعمل على إنتاج الديزل المطابق للمواصفات الأوروبية». وقد تصل صادرات الديزل السنوية إلى سبعة ملايين طن «143 ألف برميل يوميا»، بينما قد تصل صادرات وقود الطائرات إلى 4.5 مليون طن «97 ألف برميل يوميا» بمجرد أن تعمل المصفاة بكامل طاقتها وستوجه معظم إمدادات الديزل إلى أوروبا، كما تتزايد الصادرات إلى الأمريكتين ومنطقة أوقيانوسيا، وفقا لمصادر تجارية وبيانات «كبلر».

وأفاد المصدر الأول بأن شركات النفط الكبرى، التي تعاني شح المنتجات في أوروبا بعد الحظر على النفط الروسي، حريصة على زيادة الشحنات الكويتية.

أدى ارتفاع صادرات الكويت من زيت الوقود منخفض الكبريت بالفعل إلى تراجع هوامش المنتج في آسيا إلى أدنى مستوى في سبعة أسابيع.

وقال متعاملون «إن الكويت عززت صادراتها منه هذا العام من خلال عرض مزيد من الشحنات بكميات أكبر». وطرحت مصفاة الزور ما لا يقل عن عشر مناقصات لإمدادات زيت الوقود منخفض الكبريت.

وعندما تعمل بكامل طاقتها، يمكن للمصفاة تصدير ما بين 400 ألف إلى 500 ألف طن من زيت الوقود منخفض الكبريت شهريا «85 ألفا إلى 106 آلاف برميل يوميا»، ما يلبي ما بين 8 إلى 10 في المائة من الطلب الشهري في آسيا.

وأظهرت توقعات الحكومة وصول الطلب في الهند على منتجات النفط المكرر إلى مستوى قياسي، ما يضيف علامة إلى علامات ازدهار استهلاك الطاقة في ثاني أكبر الاقتصادات الآسيوية.

وأظهرت تقديرات خلية التخطيط والتحليل البترولي التابعة لوزارة النفط أمس الأول، أن استهلاك منتجات النفط من المتوقع أن يرتفع بواقع 4.9 في المائة إلى 233.8 مليون طن خلال الـ12 شهرا التي تبدأ في نيسان (أبريل). ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الديزل بواقع أكثر من 4 في المائة، والجازولين بواقع نحو 8 في المائة، ووقود الطائرات بواقع 16 في المائة، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقد يساعد ارتفاع الطلب في الهند على دعم أسعار النفط الخام، التي عانت العام الجاري رغم التحول الصيني، حيث أثرت السياسة النقدية المتشددة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتضخم المخزونات الأمريكية في الأسعار. والهند التي يحتمل أن يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي فيها 6 في المائة العام الجاري، من أكبر المشترين لشحنات النفط الروسي المخفض سعره، فيما تستمر الحرب في أوكرانيا.

المنتدى السعودي للإعلام.. إعادة تموضع لصناعة إعلام عالمي جديد

فهيم الحامد

الرياض

عكس المنتدى السعودي للإعلام هموم وهواجس الإعلاميين والمشاكل التي تواجههم في ظل الثورة الرقمية والتقنية العالمية المتعاظمة، خصوصا أن العالم يقف حالياً أمام فوضى رقمية، والمطلوب رفع الوعي الإعلامي لتفادي انفلات التواصل الاجتماعي ومؤسسة ثقافة الإعلام الجديد.

وأسدل الستار الاثنين الماضي على فعاليات المنتدى والذي عقد بحضور 1000 إعلامي دولي وإسلامي وعربي، في نسخته الثانية بعد يومين حافلين بالنقاش والعصف الذهني والبحث الجاد من خلال وجود نخبة إعلامية عالمية من صناع الرأي المتخصصين، إذ جسد المنتدى من خلال أطروحاته المتنوعة واقع الإعلام اليوم وإعلام المستقبل مع تسارع التقنيات الرقمية الجديدة وضرورة مواكبة الإعلام السعودي لهذا الواقع كاحتياج استراتيجي والتناغم السريع لتطور الوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي وتقنية الـ GBT CHAT، ووقف الفوضى الرقمية ألى جانب الضوء على الدور الذي يؤديه الإعلام التقليدي والحديث في إدارة الكوارث وتغطيتها، خصوصا أن العالم اليوم يعتمد على إعلام التطبيقات، ولا أحد يبحث عن الأخبار، ومع الذكاء الاصطناعي أصبحت الأخبار والأحداث والتعليقات تصل إلينا دون جهد منا. وحققت جلسات المنتدى وورش العمل نقلات نوعية لجهة تطوير محتوى الإعلام وتدريب منسوبي تلك الوسائل لمجاراة منصات وسائل التواصل الاجتماعي والتغيرات المستمرة في عالم الإعلام، وتدريب المؤثرين على تعلم إطار وأخلاقيات المهنة، وتأثير الذكاء الاصطناعي على العامل البشري، وقدرته على الإبداع والتعبير عند الكثير من الناس، وكذا تمكين القيادات النسائية إعلاميًا والتحديات التي تواجههن.

ونجح المنتدى بامتياز نقل التطورات التي تحدث في المملكة بكافة المجالات وتطوير صناعة إعلامية متقدمة تنقل ما يحدث في الداخل إلى العالم أجمع، تماشيا مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وتميز المنتدى في جلسته الأولى بحضور سمو وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان الذي تحدث بصراحة وشفافية عن واقع الإعلام السعودي، وما هو المطلوب لتعظيمه في المرحلة القادمة.. كما تحدث الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن تجاربه في التعامل مع الإعلام الغربي وحظيت جلسة سمو وزير الطاقة بتفاعل كبير من الحضور.

وفي جلسة أخرى لوزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد القصبي في كلمته عرضاً مرئياً أبهر الحضور بأرقامه وإحصائياته حول رؤية وزارة الإعلام بوصفها الجهة المنظمة التي تضع السياسات والتعريفات وتقيس أداءها وفق معاييرها.

وتضمن عرض وزير الإعلام المكلف تصنيفاً لمفهوم الإعلام الذي تراه الوزارة، ملخصاً إياه في خمسة أشكال وهي «الإعلام المسموع، والمرئي، والنشر (الصحف والكتب)، والألعاب الإلكترونية، والإعلانات»، ومعتبراً المحتوى المقدم من خلالها يمثل نموذجاً إعلامياً يجب تنميته.

وفيما اعتبر هذا التعريف الذي تضمن الألعاب الإلكترونية والإعلانات أوسع مما هو متعارف عليه في تعريف المحتوى الإعلامي، وقال الدكتور ماجد القصبي إن «الإعلام كلمة فضفاضة، وعلينا أن ننظر إلى وسائل مثل تطبيقات الموسيقى والمدونات، والألعاب الإلكترونية بوصفها وسائل إعلام»، مضيفاً «الألعاب ستصبح أكبر وسيلة إعلام تؤثر في جميع الشباب، أين الشباب؟ إنهم في ألعاب الفيديو والتطبيقات الرقمية والرياضات الإلكترونية، لذلك ستكون هذه وسائل إعلام مؤثرة».

وفيما يخص الصحف كشف وزير الإعلام المكلف «سيتم تخصيصها بالكامل وتتحول إلى مؤسسات مماثلة للشركات التجارية، يتم اختيار مجلس إداراتها ورئاسة تحريرها من قبل المؤسسات والمساهمين بشكل كامل كما الحال في الشركات التجارية».

وحول المساهمة الاقتصادية للقطاع الإعلامي في الاقتصاد السعودي الذي يشهد نمواً في مجالاته كافة، قال الدكتور ماجد القصبي «عملنا حصراً لأكبر 20 دولة في سوق الإعلام في العالم، لم نجد لنا حضوراً متقدماً لا في الإعلام المرئي ولا المسموع ولا قطاع النشر»، مرجعاً ذلك لقلة المستثمرين الذين يفضلون الدخول فيه مما يتطلب دعماً حكومياً لمشروع تحوله.

واستعرض الوزير المكلف أرقاماً تظهر حجم القطاع الإعلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجاء فيها أن مساهمة الإعلام في الناتج الإجمالي لا تتجاوز 0.4 في المئة، وكان الإعلام المرئي هو الأعلى بـ0,17 في المئة، فيما يحتل الإعلام المسموع المرتبة الأخيرة بـ0,4 في المئة.

وحول مساهمة المؤسسات الإعلامية في خلق فرص عمل داخل البلاد، قال «هي لا تتجاوز 0.3 في المئة»، معترفا بتدني المحتوى المحلي في إجمالي المحتوى الرقمي على الإنترنت.

وأكد أن التطبيق الرقمي الأكثر استخداماً هو «واتساب» بـ29.5 مليون مستخدم، فيما يحتل «يوتيوب» المركز الثاني بـ29.1 مليون مستخدم، و26.4 مليون لصالح «تيك توك»، و21.2 مليون مشترك في تطبيق «سناب شات»، و15.5 مليون في «تويتر»، و12.5 لدى «أنستغرام».

واحتل تطبيق «فيسبوك» المركز الأخير بـ10.8 ملايين مشترك في السعودية، وهو عكس الحضور العالمي، إذ يتصدر التطبيق المملوك لمارك زكربيرغ المركز الأول بـ2.9 مليار مستخدم، يليه في التصنيف العالمي «يوتيوب» بـ2.4 مليار، فيما يتذيل «تيك توك» الذي أتيح للعالم في 2017 الترتيب الدولي بـ1.1 مليار مستخدم.

وتحدث وزير الإعلام المكلف عن التغير في قطاع الإعلام لمحة عن قطاع الإعلام في السعودية منظومة الإعلام هيئة الإذاعة والتلفزيون وكالة الأنباء السعودية الإعلام المرئي والمسموع التواصل الحكومي والدولي.. وقال إن أكثر من 12 مليار ساعة يوميًا يمضي العالم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيما قال إن مساهمات الإعلام في المملكة دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى.. وتحدث وزير الإعلام المكلف بشفافية عن أبرز تحديات قطاع الإعلام من خلال محدودية تمكين القطاعات الاقتصادية الأخرى وحاجة القطاع إلى صناعة محتوى إعلامي مؤثر ومحدودية المواهب، والحاجة لبرامج تدريبية متخصصة والحاجة لوضع لوائح واضحة للمستثمرين تواكب التحول السريع لقطاع الإعلام مؤكدا أن الوزارة تهدف لايجاد جيل مبدع من الشباب ومحتوى محلي رقمي جاذب للجمهور ومشاريع تحويلية وتنموية وتطويرية ومحتوى ثري ومتنوع. وتحدث الوزير القصبي عن منجزات وتطلعات هيئة الإذاعة والتلفزيون من خلال حصول هيئة الإذاعة والتلفزيون على 11 جائزة خليجية و9 جوائز عربية ونجاحها في تمكين 10 مواقع خاصة بالإذاعات الدولية تبث بـ 11 لغة فضلا ارتفاع إيراد الإعلان التجاري الرقمي بنسبة 60 ٪ عن العام المالي 2021 بإطلاق إذاعة الإخبارية وإطلاق قناة ذكريات وعقد العديد من الشراكات الدولية والمحلية.

وإطلاق أول معرض تقني تلفزيوني Fomex تطوير نظام الأرشيف بالذكاء الاصطناعي وتقنية الألوان والتعرف على

الصوت والشخصيات بالشراكة مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وبتحول رقمي كامل في نظام الأرشفة الرقمية برقمنة 25,374 ألف مادة والاستفادة من الفرص التي تتيحها رؤية 2030 والوصول لجميع فئات الجمهور وتطوير المواهب والشركات المحلية وتوطين الإنتاج في المملكة وتدريب المواهب ووضع السياسات والإجراءات لضمان الجودة والتركيز على وظائف ابتكار المحتوى وإدارة المنصات والتسويق والمبيعات وأيضا التركيز على إنتاجية الموظفين والاستفادة من الأصول وصناعة محتوى سعودي يعزز الهوية الوطنية دعم وتمكين صناعة المحتوى المحلي،

وإعادة هيكلة الهيئة لتطوير قدرات متميزة عن المنافسين.

أما فيما يتعلق منجزات وتطلعات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع قال إن من ضمن منجزات هيئة الإعلام المرئي والمسموع اعتماد المواصفات والمقاييس للأجهزة وأكثر من 4 مليون جهاز) استقبال - إنتاج وارتفاع عدد الأنشطة بأكثر من 80 نشاط اقتصادي ذي علاقة بالإعلام وإطلاق حملات تثقيفية تصحيحية ارتفاع 400 ٪ من عدد المرخصين وهندسة الإجراءات مع المركز السعودي للأعمال وتحويل أكثر من 32 نشاط للترخيص الفوري وإطلاق أول ترخيص من نوعه مخصص لإعلانات الأفراد) موثوق وأكثر من 4,773 ترخيصا مصدرة ورفع مستوى مكافحة قرصنة المحتوى المحلي ومكافحة وحجب 3,256 تطبيق مقرصن و43 شبكات قرصنة وارتفاع معدلات تصنيف المحتوى وأيضا ارتفاع عدد الوظائف في الإعلام أكثر من 50 ألف وظيفة في المجال الإعلامي وإطلاق هوية إعلام وإصدار قرابة 470 ألف وفسح ذاتي للمحتوى في 2022 وتصنيف 512 فيلما تجاريا واعتماد معايير التصنيف العمري وتطوير قطاع السينما افتتاح 13 دار سينما بأكثر من 10 آلاف مقعد واعداد نظام جديد لقطاع الإعلام. وتحويل المؤسسات الصحفية لمؤسسات تجارية. وتنمية الاستثمار في القطاع الإعلامي تحسين البيئة التشريعية لقطاع الإعلام.

وحول منجزات وتطلعات التواصل الحكومي والدولي قال الوزير القصبي أن مبادرة كنوز حققت إنتاج 5 أفلام وثائقية وأيضا إنتاج 4 سلاسل وثائقية وخطط إنتاج 100 منتج مرئي نوعي للسنوات القادمة وسباق ميدياثون وبرنامج مهارات قوقل لموهوبين المحتوى الرقمي والمركز الإعلامي الافتراضي VPO والمؤتمر الصحفي الدوري للتواصل الحكومي وتدريب 150 شاب وشابة بالتعاون مع Google وإعداد منصة تقنية للحج 900 ومواكبة القمم التي استضافتها المملكة والزيارات الدولية للقيادة السعودية.

كما شارك وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، في جلسة حوارية إضافة إلى عدد من المسؤولين في جهات عدة.

وقال عدد من المشاركون في المنتدى تحدثوا لـ«الرياض» تعليقا على العرض الذي قدمه وزير الإعلام المكلف أنه من الواضح أن منظومة الإعلام الرسمية ماضية نحو مزيد من المؤسسة وفق الحوكمة والشفافية كون وزير الإعلام المكلف قدم رؤية شفافة بعيدة عن الإنشائية عكست إعادة تموضع وزارة الإعلام وفق رؤية 2030 لإيصال رسالة المملكة للخارج لأهمية الإعلام وتأثيره على الرأي العام العالمي.. خصوصا أن ما حققته المملكة من سمعة مرموقة وحضور فاعل في الأوساط الدولية طيلة الفترات السابقة وحتى اللحظة، جاء نتيجة للإنجازات السياسية والدبلوماسية الكبيرة لقيادة هذه البلاد في محيطها العربي والإقليمي والدولي، والقرارات التاريخية والمصيرية التي أنجزتها واتخذتها قيادتنا بحزم وإرادة للتعاطي مع الكثير من الأحداث والمواقف التي عاشتها منطقتنا، بلغة فرضت على العالم أن يصغي ويستمع لها بمزيد من الاحترام والهيبة، هذا إلى جانب المكانة الاقتصادية الكبيرة للمملكة والتي جعلت من المملكة واحدة من دول المنظومة الاقتصادية العالمية العشرين.. وشهد المنتدى إقبالًا واسعًا من الزوار، في ظل تنوع فعالياته المصاحبة. وحظي المنتدى - الذي يعد منصة مهمة لقيادات وخبراء وباحثي صناعة الإعلام للنقاش والحوار - بمشاركة كبيرة لخبراء الإعلام من أنحاء العالم كافة؛ بهدف مواكبة التطورات، ومناقشة الرؤى والأفكار الإعلامية الحديثة وشكل أهمية كبرى في تعزيز تعزيز ونقل الخبرات وصناعة التأثير، للارتقاء بصناعة المحتوى الإعلامي. وأطلق المنتدى السعودي للإعلام أول مبادرة من نوعها لتأهيل المذيعين السعوديين، تحت عنوان «كن مذيعًا»، بمشاركة 3 من المؤسسات الإعلامية، ممثلة في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ومجموعة MBC الإعلامية، وشبكة قنوات روتانا، وقناة العربية. وشهد أيضا إطلاق النسخة الثانية من مبادرة المحتوى العربي، وفتح باب التقديم على المبادرة ضمن مجالات الأفلام الوثائقية، والأدب، والترجمة، والمنصات الإلكترونية، والموسيقى، والتدوين الصوتي «البودكاست»، وألعاب الفيديو المتنقلة «ألعاب الجوال». كما شهدت الجلسة الختامية للمنتدى السعودي للإعلام الأربعاء تكريم الفائزين بجائزة المنتدى التي تُقدَّم لأسماء بارزة خدمت قطاع الإعلام، محليًا وعربيًا، بحضور وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وحشد من الإعلاميين من داخل وخارج المملكة. شاهد الحاضرون عرضاً مرئياً بعنوان «راحلون باقون»، وهو تقرير وثائقي يستذكر أبرز الإعلاميين السعوديين الذين توفاهم الله.

وقال الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون محمد الحارثي: إن تطوير الإنسان هو جوهر رؤية السعودية 2030، و»الإعلام جزء أصيل في عملية التطوير، وهو الأمر الذي شجّع على إطلاق المنتدى السعودي للإعلام»، مشيراً إلى أن تنامي الوعي الاجتماعي يتطلب من مجتمع الإعلاميين أن يواكب التغيير ويستجيب لهذا المحفز الجديد. وأكد الحارثي أن المنتدى عقد في لحظة تنموية مهمة بالنسبة إلى السعودية، «فاستخدام مفهوم حرية الإعلام لا يعني تمرير خطابات الكراهية والإساءة للأديان والرموز الدينية».

وسجّل المنتدى السعودي للإعلام نجاحًا لافتًا من خلال الجلسات الحوارية والورش، وسط حضور عدد كبير من الزائرين تجاوز 10 آلاف شخص خلال يومي المنتدى.

ويتطلب تعظيم مكانة المملكة وثقلها السياسي والديني والاقتصادي إعلاماً رقمياً مهنياً قوياً يعضد دور المملكة خارجيا.. كما لا يخفى أن المملكة تحتل المركز الأول عالمياً في تقديم الإعانات والمساعدات الإنسانية والاقتصادية للكثير من شعوب ودول العالم المحتاجة، كما تموّل بسخاء المنظمات الدولية التي تهتم بمواجهة الكوارث الطبيعي، إن الأهمية تستدعي إعادة صياغة مكونات السياسة الإعلامية السعودية وفق رؤية وإستراتيجية جديدة يشترك في صياغتها المتخصصون من الأكاديميين والخبرات الإعلامية، منطلقةً من استثمار المهارات والقنوات الوطنية معززة بالوسائل والأدوات المتنوعة، فضلا عن الاستفادة من الدروس، واستشراف واقعنا، ومستقبل ذلك الواقع.

بعد زيادات يناير الكبيرة .. أسعار الكهرباء والغاز في اليابان مرشحة للانخفاض

الاقتصادية

قفزت أسعار المستهلكين الأساسية في اليابان 4.2 في المائة خلال كانون الثاني (يناير) الماضي، مقارنة بالعام السابق، في ارتفاع بأسرع وتيرة منذ أيلول (سبتمبر) 1981.

ووفقا لـ»رويترز»، جاء الارتفاع مدفوعا بزيادة أسعار الطاقة والغذاء، بحسب بيانات حكومية نشرت أمس.

وقالت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات إنه باستبعاد أسعار المواد الغذائية الطازجة المتقلبة، تجاوز مؤشر أسعار المستهلك الأساس هدف التضخم الذي حدده بنك اليابان المركزي عند 2 في المائة، للشهر العاشر على التوالي، رغم أن البنك يعد هذا الاتجاه مؤقتا.

وقالت الوزارة: إن من المتوقع انخفاض أسعار الكهرباء والغاز خلال الشهر الجاري من جراء قرار الحكومة دعم فواتير المرافق للمستهلكين.

كانت أسعار الطاقة في اليابان ارتفعت في يناير الماضي 14.6 في المائة، حيث زادت أسعار الكهرباء والغاز 20.2، و35.2 في المائة على الترتيب.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية 7.4 في المائة، بما في ذلك منتجات مثل الدجاج المقلي ورقائق البطاطس والهامبرجر، حيث قامت الشركات بتحميل المستهلكين الزيادة في المواد الخام ورسوم النقل والتكاليف الأخرى.

وشهدت اليابان ارتفاع معدل التضخم، حيث أدى ضعف الين، المقترن بسياسة التيسير النقدي فائقة السهولة من جانب بنك اليابان، إلى زيادة تكاليف الاستيراد. ورفعت حرب روسيا ضد أوكرانيا واضطراب سلاسل التوريد الناجم عن ذلك، تكاليف المواد الخام والطاقة.

وارتفع الطلب على الآلات الأساسية في اليابان خلال كانون الأول (ديسمبر) الماضي 1.6 في المائة شهريا إلى 851.9 مليار ين، بحسب ما أظهرته بيانات مكتب الحكومة اليابانية الصادرة أخيرا.

وتجاوز الارتفاع توقعات المحللين الذين أشاروا إلى زيادة في الطلب 3 في المائة بعد تراجعه 8.3 في المائة خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وعلى أساس سنوي، تراجع الطلب على الآلات 6.6 في المائة، في حين كان المحللون قد توقعوا تراجعه 6 في المائة سنويا، بعد انخفاض 3.7 في المائة سنويا خلال الشهر السابق.

وذكر مكتب الحكومة اليابانية أن الطلب على الآلات الصناعية 2.1 في المائة شهريا، وتراجع 13.5 في المائة سنويا إلى 394.1 مليار ين، في حين تراجع الطلب على الآلات غير الصناعية 2.5 في المائة شهريا، و0.1 في المائة، سنويا إلى 458.1 مليار ين.

وتراجع الطلب على الآلات خلال الربع الأخير من العام الحالي 5 في المائة، مقارنة بالربع الثالث، و3.6 في المائة سنويا، ومن المتوقع ارتفاع الطلب خلال الربع الأول من العام الحالي 4.3 في المائة، و4.0 في المائة سنويا.

على غرار تسلا .. شركات سيارات تستعد للاستفادة من قانون التضخم الأمريكي

الاقتصادية

ستعد شركات سيارات عالمية إلى الاستفادة من الدعم الحكومي الأمريكي للشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة، وذلك على غرار شركة تسلا، التي أعلنت عزمها التركيز على صناعة بطاريات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة. قال الرئيس التنفيذي لشركة صناعة السيارات الفارهة الألمانية أودي التابعة لمجموعة فولكسفاجن إن الشركة قد تسعى في المستقبل إلى إنتاج السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة للاستفادة من الدعم الحكومي الأمريكي الجديد لمثل هذه المشاريع.

ولا تمتلك أودي مصنعا في الولايات المتحدة في حين تمتلك المجموعة الأم فولكس فاجن مصنعا ضخما فيها، وفقا لـ»الفرنسية».

وقال ماركوس دويسمان الرئيس لتنفيذي لشركة أودي في تصريحات صحافية أمس، إنه مع خطط الدعم التي أعلنتها الولايات المتحدة في أواخر العام الماضي ضمن قانون خفض التضخم، أصبح إنتاج السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة «جذابا للغاية».

يذكر أن قانون خفض التضخم الذي وقعه الرئيس الأمريكي جو بايدن في أواخر العام الماضي يتضمن حزمة دعم وتخفيضات ضريبية بقيمة 369 مليار دولار لمشاريع الطاقة النظيفة بما في ذلك السيارات الكهربائية ومحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ويتضمن القانون منح أي سيارة كهربائية يتم تصنيعها في أمريكا الشمالية إعفاء ضريبيا بقيمة 7500 دولار وهو ما يثير اعتراضات من جانب الاتحاد الأوروبي باعتباره يتعارض مع قواعد التجارة العالمية.

وقال دويسمان إن شركته لم تتخذ قرارها بشأن تصنيع السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة حاليا، لكن من المحتمل أن تزيد مجموعة فولكسفاجن جروب عدد السيارات التي تنتجها في المصانع الأمريكية في المستقبل.

وأضاف لكنه «يوجد هناك احتمال قوي أن نصنع سيارات هناك كجزء من مجموعة فولكسفاجن» وأشار دويسمان إلى أن أودي ستطرح خلال العامين الحالي والمقبل أكثر من 20 طرازا جديدا أكثر من نصفها ستكون سيارات كهربائية كليا.

وبدأت شركة تسلا جمع أنظمة البطاريات، في مصنعها الألماني، في مدينة جرونهايد، بالقرب من برلين، إلا أن إنتاج الخلايا هناك لم يعمل بشكل كامل، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأضافت المتحدثة أنه «سيتم تركيب أنظمة بطاريات، في المركبات، محلية الصنع في المستقبل القريب»، وفقا لـ«الألمانية». وتجرى الاستعدادات على قدم وساق لإنتاج مكونات فردية، مثل الأقطاب الكهربائية، في مدينة جرونهايد، بما في ذلك شحن الأقطاب الكهربائية إلى أمريكا.

النفط يصعد مدعوماً بمخاوف تقليص الإمدادات الروسية

الشرق الأوسط

واصلت أسعار النفط مكاسبها لثاني جلسة على التوالي أمس (الجمعة)، إذ عوّضت توقعات تقليص الصادرات من روسيا تأثير زيادة المخزونات في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن النشاط الاقتصادي العالمي.

وبحلول الساعة 12:12 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 43 سنتاً أو 0.57٪ إلى 82.73 دولار للبرميل بعد أن ارتفعت في وقت سابق أكثر من دولار. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 43 سنتاً أو 0.57٪ إلى 75.82 دولار للبرميل.

وأنهى الخامان معاملات (الخميس) على ارتفاع بنحو 2٪ بدعم من خطط روسيا لخفض صادرات النفط من موانئها الغربية بما يصل إلى 25٪ في مارس (آذار) المقبل، وهو ما يتجاوز خفضها المعلن في الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً. وقال يب جون رونغ، محلل السوق في «آي جي»: «تستمر مخزونات النفط الخام الأميركية -التي تجاوزت التوقعات- في تحدي توقعات الطلب على النفط، لكنّ احتمال انخفاض الإنتاج الروسي له تأثير معادل». وبلغت المخزونات الأميركية أعلى مستوى لها منذ مايو (أيار) 2021. وخلال الأسبوع، لم يطرأ تغيُّر يُذكر على أسعار النفط، بعد تراجع 4٪ تقريباً الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن رفع أسعار الفائدة قد يعزّز الدولار ويحدّ من الطلب على الوقود.

من جهة أخرى، قالت مصادر ومحللون إن الكويت تعتزم زيادة صادرات المنتجات النفطية المكررة من مصفاة «الزور» الجديدة في النصف الثاني من عام 2023 لسد نقص النفط الروسي في أوروبا، وتلبية الطلب المتزايد في آسيا وأفريقيا.

وتبلغ طاقة مصفاة التكرير 615 ألف برميل يومياً، وهي واحدة من عدة مجمعات جديدة سيتم تشغيلها هذا العام على مستوى العالم لضخ المزيد من المنتجات النفطية بعد تراجع الإمدادات من روسيا، التي تعد من أكبر الدول المصدّرة.

وتعزز الكويت صادرات المنتجات النفطية إلى أوروبا وأفريقيا وآسيا والأميركتين بعدما غيّرت العقوبات الغربية على روسيا طرق تجارة الطاقة عالمياً. وقالت المصادر إنه من المتوقع أن تخفض الكويت، العضو في «أوبك»، صادرات الخام وتزيد شحنات المنتجات مع بدء تشغيل وحدتين أخريين لتقطير الخام في «الزور» في وقت لاحق هذا العام حتى يتحقق تشغيل المصفاة بكامل طاقتها.

وقال مصدر مطلع لـ«رويترز» إن مصفاة «الزور»، المصمَّمة لتكرير الخام المتوسط الثقيل، بدأت تشغيل أول وحدة لتقطير الخام بقدرة 205 آلاف برميل يومياً في سبتمبر (أيلول)، وتعمل حالياً بما يتراوح بين 70 و80٪ من طاقتها مع استقرار الإنتاج. وتتوقع شركة «إف جي إي» الاستشارية أن يبدأ تشغيل ثاني وحدة لتقطير الخام في المصفاة في مارس أو أبريل (نيسان) المقبلين، على أن تبدأ الوحدة الثالثة بحلول أغسطس (آب). ووحدات التقطير الثلاث لها نفس القدرة. وحسب بيانات موقع «كبلر»، بلغت صادرات المنتجات المكررة الرئيسية من الكويت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 17 مليون برميل في يناير (كانون الثاني)، بزيادة 30٪ على أساس سنوي، إذ زادت شحنات «الزور» من زيت الوقود إلى مضيق سنغافورة، والديزل ووقود الطائرات إلى أوروبا، ووقود النفتا إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان. ومصفاة «الزور» تديرها الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية التي لم تردّ حتى الآن على طلب «رويترز» للتعليق. وقال مصدر إن مصفاة «الزور» تعمل على إنتاج الديزل المطابق للمواصفات الأوروبية. وقد تصل صادرات الديزل السنوية إلى سبعة ملايين طن (143 ألف برميل يومياً)، بينما قد تصل صادرات وقود الطائرات إلى 4.5 مليون طن (97 ألف برميل يومياً) بمجرد أن تعمل المصفاة بكامل طاقتها. وسيوجَّه معظم إمدادات الديزل إلى أوروبا، كما تتزايد الصادرات إلى الأميركتين ومنطقة أوقيانوسيا، وفقاً لمصادر تجارية وبيانات «كبلر». وأفاد المصدر الأول بأن شركات النفط الكبرى، التي تعاني شح المنتجات في أوروبا بعد الحظر على النفط الروسي، حريصة على زيادة الشحنات الكويتية. وتعاني أوروبا من نقص بنحو ثلاثة ملايين طن شهرياً (745 ألف برميل يومياً) من الديزل الروسي بعد حظر الاتحاد الأوروبي، بناءً على تقديرات «رفينيتيف».

الديزل يتدفق إلى أوروبا لتعويض فجوة الإمدادات الروسية

اقتصاد الشرق

تمكنت أوروبا من استيراد كميات كبيرة من الديزل في فبراير رغم حزمة العقوبات المفروضة على المشتريات الروسية، أكبر مورد خارجي لها حتى وقت سابق من هذا الشهر.

يُتوقع أن يتجاوز معدل وصول وقود الديزل إلى أوروبا المستوى الذي سجله في يناير بشكل طفيفٍ، وفقاً للتوقعات المبكرة الصادرة عن «فورتكسا» (Vortexa Ltd) لتتبع حركة السفن. ويعود ذلك في الغالب إلى الفجوة في الإمدادات الروسية التي تملأها الشحنات القادمة من الشرق الأوسط وآسيا. في الواقع، إذا وصلت جميع الشحنات الحالية المرصودة لشهر فبراير قبل نهاية الشهر، يُرجح أن تُسجل التدفقات من هاتين المنطقتين أعلى مستوياتها منذ 2016 على الأقل. يُتوقع أن تبلغ واردات أوروبا من وقود الديزل نحو 1.55 مليون برميل يومياً خلال هذا الشهر، متجاوزةً بشكل طفيف المعدلات المسجلة في يناير، وفقاً لبيانات «فورتكسا» الأولية التي جمعتها بلومبرغ. وقالت باميلا مونغر، المحللة في فورتيكسا: «يمكن أن يكون غياب البراميل الروسية قد منح موردي شرق السويس فرصة». مُشيرةً إلى أن نحو 60٪ من واردات الديزل التي جاءت من الشرق الأوسط وآسيا في الفترة الممتدة من 1 إلى 18 فبراير توجهت إلى منطقة أمستردام وروتردام وأنتويرب. ويُتوقع أن تسجل الإمدادات الروسية من الوقود خلال هذا الشهر أدنى مستوياتها منذ سبع سنوات على الأقل. حيث ستساوي تلك الشحنات التي وصلت إلى أوروبا خلال الأيام القليلة التي سبقت تطبيق العقوبات الجديدة في 5 فبراير نحو 282 ألف برميل يومياً، أي أقل بكثير من المتوسط البالغ 683 ألف برميل يومياً في 2021، قبل غزو روسيا لأوكرانيا. تراجعت هوامش الديزل في أوروبا -الربح الناتج عن عملية تكرير الوقود من النفط الخام- بشكل مطرد هذا الشهر وسط إمدادات الوقود المرنة في القارة وتراجع الطلب بفضل الشتاء الدافئ. كثفت أوروبا وارداتها من الديزل منذ أواخر العام الماضي قبل فرض العقوبات. حيث وصلت مخزونات الديزل في منطقة أمستردام-روتردام-أنتويرب، أعلى مستوى لها منذ عامين، وفقاً لبيانات «إنسايتس غلوبال» (Insights Global) . أشارت مونغر إلى أن الكميات الكبيرة من الديزل التي تدخل أوروبا تعكس وفرة الإمدادات وقد تزيد من الضغط على شقوق الديزل المصدر إلى أوروبا.

مشروعات الهيدروجين المعلنة عالميًا تهبط إلى أقل مستوى منذ 2020

أحمد شوقي

الطاقة

تراجعت سعة مشروعات الهيدروجين المعلنة حول العالم خلال الربع الأخير من 2022، لتسجّل أقل مستوى منذ منتصف عام 2020، مع تداعيات أزمة الطاقة والاهتمام بتعزيز الإمدادات على المدى القصير. وشهد العالم إعلان 19 مشروعًا للهيدروجين منخفض الكربون، بإجمالي سعة 0.96 مليون طن سنويًا خلال الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بـ5.97 مليون طن سنويًا خلال الربع السابق له، بحسب تقرير حديث صادر عن شركة الأبحاث وود ماكنزي. وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خططًا لدعم إنتاج الهيدروجين خلال العام الماضي (2022)، ورغم ذلك تباطأت إعلانات المشروعات الجديدة، مع تحويل التركيز إلى التخلص من المخاطر في المشروعات الحالية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة. ومن جهة أخرى، أظهر تقرير لشركة غلوبال داتا، ارتفاع سعة إنتاج الهيدروجين النظيف عالميًا بنسبة 44٪ على أساس سنوي، ليصل الإجمالي إلى 109 كيلوأطنان سنويًا خلال العام الماضي.

مشروعات الهيدروجين عالميًا

كانت بداية 2022 تشير إلى أن مشروعات الهيدروجين الجديدة في طريقها إلى عام قياسي، بعد إعلان تطوير سعة غير مسبوقة قدرها 12 مليون طن سنويًا خلال الربع الأول. ورغم ذلك، تبخّرت التوقعات المتفائلة على خلفية اندلاع الغزو الروسي لأوكرانيا وتداعياته السلبية على أسواق الطاقة، ليتراجع عدد المشروعات المعلنة على أساس فصلي خلال بقية العام. وفي إجمالي 2022، بلغت سعة مشروعات الهيدروجين المعلنة حول العالم 71.4 مليون طن سنويًا، بانخفاض 3 ملايين طن سنويًا عن العام السابق له. وفي المقابل، شهدت قدرة المحلل الكهربائي للهيدروجين رقمًا قياسيًا عند 45 غيغاواط في الربع الرابع من عام 2022، بزيادة 72٪ على أساس فصلي، ما رفع إجمالي العام الماضي إلى 106 غيغاواط. وبحسب التقرير، فإن سعة التحليل الكهربائي للهيدروجين تشهد تطورًا سريعًا، لدرجة أن هناك خطر حدوث فائض كبير في القدرة التصنيعية بحلول عام 2025، لا سيما إذا تعثرت مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر المفترض أن تستغل هذه الطفرة.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي استثمارات مشروعات الهيدروجين المعلنة عالميًا حتى يوليو/تموز 2022:

أميركا تقود المشروعات المعلنة

تصدّرت الولايات المتحدة إعلانات مشروعات الهيدروجين الجديدة خلال العام المنصرم، بسعة بلغت 7.17 مليون طن سنويًا، ومن المنتظر حدوث طفرة ملحوظة في السنوات المقبلة، بدعم قانون خفض التضخم، الذي أقرّته أميركا أغسطس/آب 2022، لتحفيز التقنيات النظيفة.

كما أعلنت مصر مشروعات جديدة بقدرة 5.63 مليون طن سنويًا ٪70- منها لإنتاج الأمونيا الخضراء-، مع تطلعها لاقتناص فرص التصدير إلى أوروبا. وتستهدف مصر إطلاق خطة وطنية للهيدروجين بقيمة 40 مليار دولار، إدراكًا منها بأهمية تجارة الهيدروجين ومشتقاته مثل الأمونيا.

وعلى صعيد السياسات، استمرت إستراتيجيات الهيدروجين في التطور والتكيّف مع السوق خلال عام 2022، ففي مايو/أيّار، أطلق الاتحاد الأوروبي خطة (ريباور إي يو) تتضمن استيراد 10 ملايين طن سنويًا من الهيدروجين مع إنتاج الكمية نفسها محليًا.

وفي يوليو/تموز 2022، ضاعفت المملكة المتحدة طموحها في إنتاج الهيدروجين لعام 2030 إلى 10 غيغاواط، على أن يأتي نصفها من التحليل الكهربائي.

تحالف من 20 شركة يضغط على إدارة بايدن لتسريع إجراءات إزالة الكربون

الطاقة

شكّلت مجموعة صناعية ائتلافًا للضغط على حكومة الرئيس الأميركي جو بايدن؛ لاتخاذ سياسات أقوى لتوسيع نطاق التقنيات التي من شأنها إزالة الكربون بشكل دائم من الغلاف الجوي. يجمع التحالف أكثر من 20 عضوًا من شركات إزالة الكربون بطرق متعددة، مثل شركات كاربون بيلت، كلايمت ووركس، سترايب، ليثوس كاربون. يمثل التحالف الشركات التي تطور تقنيات لإزالة انبعاثات الكربون، ومشتري الائتمان من مشروعات إزالة الكربون والمجموعات التي تدعم تطوير المجال، إذ يستهدف التحالف خلق صوت موحّد للصناعة في مناقشات السياسات مع المشرعين والمسؤولين الحكوميين.

التقاط الكربون من الهواء

لسنوات، كان يُنظر إلى تقنيات مثل التقاط الهواء المباشر، الذي يستخرج انبعاثات الكربون من الهواء المحيط، على أنها أفكار هامشية، ولكن بعد إقرار قانون البنية التحتية الفيدرالية وقانون خفض التضخم، ضخ المستثمرون الملايين في المجال الناشئ. بموجب القوانين، التزمت حكومة الولايات المتحدة بإنفاق أكثر من 580 مليار دولار لدعم تطوير تقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون من خلال المنح والدعم الفني والإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة والمستثمرين.

وللحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية على النحو المبين في اتفاق باريس ومنع أسوأ آثار تغير المناخ، سيحتاج العالم إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن تقريبًا، وإزالة وتخزين أكبر قدر من ثاني أكسيد الكربون من الهواء.

وأعلنت الولايات المتحدة التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، إلا أن إستراتيجيات الحد من الانبعاثات من خلال زيادة الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة وتجنب إزالة الغابات، لن تكون كافية بمفردها لتحقيق الهدف المنشود.

ويتطلب الوصول إلى الأهداف المناخية إستراتيجيات تعمل على إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

تقنيات إزالة الكربون

توجد إستراتيجيات طبيعية وتكنولوجية لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وتخزينه من خلال وسائل مختلفة، مثل الأشجار والنباتات والتربة والخزانات الجوفية والصخور والمحيطات وحتى من خلال منتجات مثل الخرسانة.

ولتجنب أسوأ تأثير لتغير المناخ، لن يكون ذلك كافيًا لمجرد تقليل الانبعاثات؛ إذ إن هناك حاجة إلى إزالة مليون طن من ثاني أكسيد الكربون الموجودة بالفعل في الغلاف الجوي والمحيطات بشكل دائم.

يمكن لمجموعة واسعة من التقنيات أن توفر إزالة دائمة وقابلة للقياس للكربون، من خلال الاعتماد على الكتلة الحيوية وتخزينها وصولًا إلى الالتقاط المباشر للهواء.

ولا توجد مشروعات واسعة النطاق لالتقاط الهواء المباشر قيد التشغيل في الولايات المتحدة، على الرغم من أن بعض المشروعات جارية.

ويتضمن النوعان الرئيسان لإزالة ثاني أكسيد الكربون عمليات كيميائية مثل الالتقاط المباشر للهواء أو تعزيز العمليات الطبيعية الحالية التي تزيل الكربون من الغلاف الجوي مثل زراعة الأشجار.

هدف التحالف

تتمثل الروح التأسيسية للمجموعة الجديدة في أن المشروعات يجب أن تتمكن من إزالة دائمة ويمكن التحقق منها وأن تظهر أنها سلبية تمامًا. وتحتاج إزالة الكربون إلى التوسع بشكل كبير للمساعدة في تحقيق الأهداف المناخية من خلال تطوير وتسريع تقنيات الطاقة النظيفة التي تعمل على خفض الانبعاثات.

وسيكون لوجود تحالف إلقاء الضوء بشكل مباشر على الكثير من التحديات التي تواجه رواد الأعمال في تطوير وتسويق التقنيات بطريقة غير مسبوقة وخلق صوت موحد للصناعة في مناقشات السياسات مع المشرعين والمسؤولين الحكوميين والعمل معهم على تحقيق إمكانات صناعة إزالة الكربون التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، وتحفيز الابتكار، وخلق وظائف عالية الجودة، ودفع التنمية الاقتصادية، وضمان تحقيق الأهداف المناخية.

تخفيف آثار التغير المناخي

يُعَد التقاط الكربون وتخزينه أمرًا أساسيًا لمسارات التخفيف التي تتبعها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ إذ يُعَد احتجاز الكربون وتخزينه إستراتيجية مهمة لإزالة الكربون في معظم مسارات التخفيف.

وسيكون نشر تقنيات إزالة الكربون لموازنة الانبعاثات المتبقية التي يصعب تخفيفها أمرًا لا مفر منه لتحقيق أهداف الحياد الكربوني.

ويهيئ قانون البنية التحتية في أميركا لإنشاء محاور لالتقاط ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الهواء وتوسيع الحوافز الضريبية لمشروعات التقاط الكربون.

تتضمن أهداف التحالف الجديد في الحصول على حوافز فيدرالية لمجموعة واسعة من طرق الإزالة وتنفيذ القوانين الحالية بطريقة محايدة من الناحية التقنية.

وقالت هيئة التحالف، في بيان: «سنعمل معًا على تحقيق إمكانات صناعة إزالة الكربون التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، وضمان تحقيق أهدافنا المناخية»، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

الإنفوغرافيك التالي من إعداد منصة الطاقة يوضح إلى أين وصل العالم في إزالة الكربون من الغلاف الجوي؟

حرب أوكرانيا تعزز صفقات الطاقة المتجددة في 4 دول عربية

أحمد بدر

الطاقة

حفّزت حرب أوكرانيا كثيرًا من دول العالم، وبينها دول عربية، على تسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة، بعضها بهدف التخلص من الاعتماد بشكل كبير على إمدادات النفط والغاز الروسية، وأخرى استفادت من الدرس وقررت عدم الركون إلى الوقود التقليدي وحده. وبحسب تحليل أجرته منصة الطاقة المتخصصة، بمناسبة مرور عام على الحرب الأوكرانية، فقد تصدّرت 4 دول عربية القائمة العالمية، من بين الأكثر اعتمادًا على المصادر المتجددة، وتنميتها وتطويرها، على الرغم من أن هذه الدول تملك مقومات هائلة من النفط والغاز، تتيح لها تأمين الطاقة لمدة طويلة من الزمن.

يشار إلى أن الحرب في أوكرانيا -التي بدأت في 24 فبراير/شباط من العام المنصرم (2022)- كشفت عن أزمة عميقة في أوروبا، التي تعتمد على النفط والغاز الروسيين لتلبية ما يزيد عن 40٪ من احتياجاتها من الطاقة، في توقيت كانت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية تعمل على تنمية قدراتها من الطاقة المتجددة.

في هذا التقرير، ترصد منصة الطاقة ما أنجزته الدول الـ4 في هذا المجال، والتقدم الذي حققته في تطوير الطاقة المتجددة، وأهدافها من هذا التطوير، بالإضافة إلى ما ينتظر هذا النوع من المشروعات خلال المرحلة المقبلة.

الطاقة المتجددة في السعودية

على الرغم من كون المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر منتجي النفط حول العالم، فإنها تتبنّى رؤية تجعلها تنوع مصادر اقتصادها بحلول عام 2030، تتضمن تطوير الطاقة المتجددة والهيدروجين، وهي الرؤية التي أسهمت الحرب في أوكرانيا وما تبعها من تطورات اقتصادية عالمية في تسريعها.

وكان تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول أوابك، صدر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، قد كشف عن استهداف المملكة إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق بمعدل 2.9 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، وسط مساعٍ لزيادة هذا الإنتاج إلى 4 ملايين طن سنويًا بحلول 2035، و11 مليون طن سنويًا من الأمونيا الزرقاء بحلول عام 2030.

وفي يوليو/تموز 2022، أعلنت شركة أكوا باور السعودية، الرائدة في الطاقة النظيفة، توقيع مذكّرة تفاهم مع شركة بوسكو الكورية، لدراسة فرص إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

كما وقّعت المملكة اتفاقيات تعاون بمجال الهيدروجين والأمونيا مع اليابان، في 25 ديسمبر/كانون الأول 2022، وذلك لاستعمالها محليًا وثنائيًا، والتصدير إقليميًا ودوليًا.

وبالنسبة للطاقة المتجددة، طرحت السعودية 5 مشروعات جديدة خلال العام الماضي، لتوليد الكهرباء من المصادر النظيفة، بقدرة إجمالية تبلغ 3300 ميغاواط، منها 3 محطات طاقة رياح بقدرة إجمالية 1800 ميغاواط، ومشروعان للطاقة الشمسية بقدرة 1500 ميغاواط.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، أبرز مشروعات الطاقة المتجددة الجديدة في السعودية بعد أشهر من حرب أوكرانيا:

وبعد مرور عام على حرب أوكرانيا، من المنتظر إقامة مشروعات طاقة الرياح موزّعة على 3 مدن سعودية، إذ ستقام محطة في مدينة ينبع بقدرة 700 ميغاواط، ومحطة بمدينة الغاط بقدرة 600 ميغاواط، والثالثة في مدينة وعد الشمال بقدرة 500 ميغاواط. أمّا محطتا الطاقة الشمسية، فمن المنتظر إقامتهما في مدينة الحناكية بقدرة 1100 ميغاواط، ومدينة طبرجل بطاقة 400 ميغاواط. وفي يونيو/حزيران 2022، وقّعت شركة إينووا للطاقة والمياه والهيدروجين (إحدى أذرع شركة نيوم)، مذكرة تفاهم مع شرك إيتوتشو اليابانية وفيوليا الفرنسية، لتطوير أول محطة لتحلية المياه بالطاقة المتجددة، في مدينة نيوم، والتي من المقرر بدء إنتاجها في 2024.

الطاقة المتجددة والهيدروجين في الإمارات

دفعت الحرب في أوكرانيا دولة الإمارات إلى العمل على زيادة توجهها نحو المصادر المتجددة، إذ نجحت شركة مصدر الإماراتية، المتخصصة في المشروعات النظيفة، بفرض وجودها عالميًا خلال 2022، لتصبح واحدة من وأسرع شركات الطاقة المتجددة نموًا حول العالم، بمشروعات في أكثر من 40 دولة، باستثمارات 20 مليار دولار. وشهد العام الماضي عددًا من المشروعات والاتفاقيات لتطوير أنشطة في عدد من الدول، من بينها مصر والأردن وأذربيجان وتركمانستان وإندونيسيا وقازاخستان وسيشل ودول أخرى، بالإضافة إلى مشروعات داخلية لتحقيق هدف الحياد الكربوني في الدول بحلول عام 2050.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، آفاق سعة الطاقة المتجددة في الإمارات حتى عام 2025:

ويشمل طموحات شركة مصدر -التي تمتلك 3 من أبرز شركات الإمارات (أدنوك، طاقة، مبادلة) حصصًا فيها- أن تحتلّ مكانة رائدة وطنيًا في مجال الطاقة الطاقة النظيفة داخل الدولة، من خلال رفع قدراتها الإنتاجية إلى 100 غيغاواط من الطاقة المتجدّدة بحلول عام 2030. وكانت الطاقة المتجددة في الإمارات قد سجلت رقمًا قياسيًا في 20 ديسمبر/كانون الأول الماضي 2022، مع إعلان توفير أكثر من 60٪ من الطلب الإجمالي على الكهرباء بجميع أنحاء الدولة، من المصادر النظيفة، وفق ما أعلنت شركة كهرباء ومياه الإمارات. وتسعى الشركة إلى تحقيق إنجاز كبير، بتنفيذ مشروع محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، التي من المنتظر أن تكون أكبر محطة مستقلة في العالم، بسعة إنتاج 1.5 غيغاواط، إذ ستقلل بمجرد دخول مرحلة التشغيل التجاري بالكامل نحو 2.4 مليون طن متري سنويًا من الانبعاثات الكربونية.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الدولة خطة إستراتيجية لإنتاج الهيدروجين الأخضر من المصادر المتجددة، ضمن خطتها للاستحواذ على 25٪ من سوق صادرات الوقود المستقبلية، وفق تحليل أجرته منصة الطاقة المتخصصة.

وخلال شهر فبراير/شباط الجاري 2023، أي بعد مرور عام على حرب أوكرانيا، وقّعت شركتا بروج للطاقة وسيمنس الألمانية مذكرة تفاهم لتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا، وهو المشروع الذي يدعم الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين، لوضع البلاد ضمن أعلى 10 دول منتجة ومصدّرة للهيدروجين بحلول 2031. وأعلنت الإمارات حزمة مشروعات تتعلق بالهيدروجين الأخضر خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2022 مع شركات كورية ويابانية، إذ وقّعت شركة بترولين كيمي الإماراتية اتفاقية مع تحالف مكون من 3 شركات كورية لبناء محطة تنتج الهيدروجين الأخضر، بقدرة 200 ألف طن سنويًا من الأمونيا الخضراء. وفي السياق نفسه، وقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» مع شركتي «ميتسوي» و«إينوس» اليابانيتين مذكرة تفاهم لدراسة جدوى بشأن فرص إنشاء سلسلة توريد للهيدروجين بين الإمارات واليابان، بطاقة إنتاجية تبلغ 200 ألف طن سنويًا.

كما تخطط الإمارات لتطوير أول محطة لإنتاج الهيدروجين من النفايات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف تحويل نفايات الخشب والبلاستيك إلى خلايا هيدروجين أخضر، لاستعماله في صورة وقود.

الهيدروجين والطاقة المتجددة في مصر

شهد إنتاج الطاقة المتجددة في مصر تقدمًا كبيرًا خلال العام الأول من اندلاع شرارة الحرب في أوكرانيا، إذ تمكنت الدولة من توليد الكهرباء من المصادر المتجددة بنسبة 20٪، تمهيدًا لخفض الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري.

وتسعى القاهرة إلى رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول عام 2035 إلى 42٪، الأمر الذي يجعلها قادرة على توفير الوقود وتقليل فاتورة استيراده، بالإضافة إلى تحقيق تقدّم في مجال خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويكشف الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، عن حجم إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في مصر خلال عام 2022:

في يوليو/تموز الماضي، اتفقت مصر والإمارات على الاستثمار في مجالات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالإضافة لمصادر الطاقة المتجددة، إذ أبدت شركة «كيه آند كيه» الإماراتية رغبتها للاستثمار في هذا القطاع.

وبعد شهر واحد من الحرب في أوكرانيا، أبدت شركة سيمنس رغبتها في الاستثمار في مصر بمجال الطاقة النظيفة، والهيدروجين بشكل خاص، إذ أعلن المدير التنفيذي للشرق الأوسط والإمارات في الشركة الألمانية، ديتمار سيرسدوفير، أن التوجه الآن للاستثمار وتنمية الأنشطة.

ولدعم قطاع الطاقة المتجددة في مصر، وقّعت وزارة الكهرباء، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، عددًا من الاتفاقيات مع مطوّرين ومستثمرين من القطاع الخاص المحلي والعالمي، من بينها مشروعات لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرات تصل لنحو 28 ألف ميغاواط، باستثمارات محتملة 34 مليار دولار، وتوفر 50 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

يشار إلى أن مصر تمكنت خلال استضافتها لقمّة المناخ كوب 27، في مدينة شرم الشيخ، خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من جمع نحو 83 مليار دولار من الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة، التي من المتوقع بدء تنفيذها خلال العام الجاري.

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك مشروعات قيد التنفيذ والتطوير، منها مشروع محطة الضخ والتخزين بجبل عتاقة، بقدرة 2400 ميغاواط، وتكلفة 2.7 مليار دولار، ومشروعات الهيدروجين الأخضر، إذ وُقِّعَت 9 اتفاقيات إطارية باستثمارات أجنبية 85 مليار دولار، وفق تقرير لمجلس الوزراء المصري.

كما تصدّرت طاقة الرياح مشروعات الطاقة المتجددة في مصر بعد الحرب في أوكرانيا، لا سيما محطة خليج السويس، بقدرة 1170 ميغاواط، وكذلك مشروعات طاقة شمسية تحت الإعداد في المنطقة نفسها، بقدرة أكثر من 1170 ميغاواط.

ويشير الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، إلى إستراتيجية مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مصر:

وبحسب البيانات، ارتفع إجمالي توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في مصر، بعد انطلاق الحرب في أوكرانيا خلال 2022، إلى 25.59 ألف غيغاواط/ساعة، في مقابل 23.97 ألف غيغاواط/ساعة في 2021، إذ تصدرت الطاقة الكهرومائية هذه المصادر، بإجمالي 15 ألف غيغاواط/ساعة، مقابل 14.05 ألف غيغاواط/ساعة في 2021. وبعد الطاقة الكهرومائية، تأتي طاقة الرياح، التي شهدت ارتفاعًا من 5.39 ألف غيغاواط/ساعة في 2021 إلى 6.1 ألف غيغاواط/ساعة، في حين سجلت الطاقة الشمسية تراجعًا إلى 4.4 ألف غيغاواط/ساعة، مقابل 4.51 ألف غيغاواط/ساعة في 2021.

وبالنسبة لأبرز المشروعات التي دشّنتها مصر في أعقاب بدء الحرب في أوكرانيا، جاءت محطة الزعفرانة الشمسية بقدرة 50 ميغاواط، بجانب مشروع خلايا فوتوفلطية بسعة 20 ميغاواط، ونظام تخزين بالبطاريات في مدينة الغردقة، بالإضافة إلى مشروعات طاقة رياح منتظرة في محافظات مطروح وسوهاج وأسوان، خُصصت أراضيها بقرار حكومي لتنفيذها خلال العام الجاري 2023.

في الوقت نفسه، حققت سلطنة عمان أرقامًا قياسية وتنافسية عديدة في مجال الطاقة المتجددة، إذ أعلنت هيئة تنظيم الخدمات العامة العمانية، في منتصف يناير/كانون الثاني 2023، أن البلاد حققت المركز الأول خليجيًا والأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسادس عالميًا في مؤشر تنظيم الطاقة المتجددة، وفق منظمة رايز التابعة للبنك الدولي.

وتعدّ الطاقة المتجددة في سلطنة عمان الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، إذ وقّعت الدولة، على مدار خلال الأشهر الـ4 الأخيرة من العام الماضي 2022، اتفاقيات مع ألمانيا وبريطانيا والإمارات، لدعم توليد الكهرباء النظيفة من المصادر المتجددة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت سلطنة عمان وبريطانيا عزمهما الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، خلال منتدى الاستثمار العُماني البريطاني، وفق معلومات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ووقّعت شركة تتبع «أوكيو» العمانية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مذكرة تفاهم مع الجامعة الألمانية للتكنولوجيا (جيوتك)، لدعم مشروعات الطاقة النظيفة، في حين وقّعت الحكومة العمانية مع المجر اتفاقًا في ديسمبر/كانون الأول، لدعم استعمالات الطاقة المتجددة والهيدروجين في توليد الكهرباء النظيفة.

شكراً